هذه الارض بهذه الاجرة وشئ يزيده من عنده اما ثوب او غيره
فيواجر ذلك ممن اراد ويزداد من الكراما شاء ويطيب له ذلك
الفضل قلت ارايت ان دفع مع هذه الارض فدانا او سلة الغدان
او شيا من آلة الزرع فاجر ذلك مع الارض قال يطيب له الفضل
قلت فما تقول في المزارعة في قول ابي حنيفة بالثلث والثلث
او الربع قال لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز المزارعة
في قول ابي حنيفة قال الحيلة في ذلك ان ياخذ هما من ازارعة ثم يتتارآن
الى قاض يرى المزارعة جايزة فيحكم بجوازها عليهما فيجوز ذلك
اذا قضى به قاض قلت فان لم يتتهيا امر القاضي هل في هذا
حيلة قال نعم يكتبان كتابا اقرارهما ان قاضيا قضى عليهما بانفاذ
هذه المزارعة فيجوز اقرارهما بذلك على انفسهما قلت فهل في هذا
شئ غير هذا قال نعم يكتبان كتاب اقرارهما جميعا بقران فيه
ان رقبة هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها ويقران في
ذلك الكتاب ان مزارعة هذه الارض في يدي فلان اعني الذي
ياخذ هما من ازارعة ويشهد ان بالسنين وبين رعيها ما بدا له من غلة
المشتاة والصيف ببذره ونفقته واعوانه فما رزق الله من
غلتها في هذه السنين كان ذلك له قلت فما حال صاحبها في الغلة قال
ينبغي ان يوثق الذي ياخذ هما من ازارعة لمالكها من نصف الغلة
وسيأتي بالحيلة في ذلك ولكن يقران ان مزارعة هذه الارض لفلان
هذا هذه السنين بامر حق اوجب له ذلك ويكذبان الكتب بذلك قلت
ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وبينها نخل وشجر فيدفعها
من رجل اخر ياجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ما كان
الله من غلة ذلك كان لمالك ذلك منه سهم من الف سهم والباقي للعامل
هذا احتى يجوز لمالك ذلك ان يبقل فاما وكيل الرجل او وكيل ان يواجر
ارضا او وصي يتيم أو امين قاض يقوم او ارض وقف هل يجوز لاحد
من هؤلاء ان يفعل هذا قال لا قلت فما الحيلة فيه قال الحيلة فيه ان
الوكيل والوصي وامين القاضي ينبغي ان ينظروا الى الارض فيواجروا
فيها

هذه الارض بهذه الاجرة وشئ يزيده من عنده اما ثوب او غيره
فيواجر ذلك ممن اراد ويزداد من الكراما شاء ويطيب له ذلك
الفضل قلت ارايت ان دفع مع هذه الارض فدانا او سلة الغدان
او شيا من آلة الزرع فاجر ذلك مع الارض قال يطيب له الفضل
قلت فما تقول في المزارعة في قول ابي حنيفة بالثلث والثلث
او الربع قال لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز المزارعة
في قول ابي حنيفة قال الحيلة في ذلك ان ياخذ هما من ازارعة ثم يتتارآن
الى قاض يرى المزارعة جايزة فيحكم بجوازها عليهما فيجوز ذلك
اذا قضى به قاض قلت فان لم يتتهيا امر القاضي هل في هذا
حيلة قال نعم يكتبان كتاب اقرارهما ان قاضيا قضى عليهما بانفاذ
هذه المزارعة فيجوز اقرارهما بذلك على انفسهما قلت فهل في هذا
شئ غير هذا قال نعم يكتبان كتاب اقرارهما جميعا بقران فيه
ان رقبة هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها ويقران في
ذلك الكتب ان مزارعة هذه الارض في يدي فلان اعني الذي
ياخذ هما من ازارعة ويشهد ان بالسنين وبين رعيها ما بدا له من غلة
المشتاة والصيف ببذره ونفقته واعوانه فما رزق الله من
غلتها في هذه السنين كان ذلك له قلت فما حال صاحبها في الغلة قال
ينبغي ان يوثق الذي ياخذ هما من ازارعة لمالكها من نصف الغلة
وسيأتي بالحيلة في ذلك ولكن يقران ان مزارعة هذه الارض لفلان
هذا هذه السنين بامر حق اوجب له ذلك ويكذبان الكتب بذلك قلت
ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وبينها نخل وشجر فيدفعها
من رجل اخر ياجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ما كان
الله من غلة ذلك كان لمالك ذلك منه سهم من الف سهم والباقي للعامل
هذا احتى يجوز لمالك ذلك ان يبقل فاما وكيل الرجل او وكيل ان يواجر
ارضا او وصي يتيم أو امين قاض يقوم او ارض وقف هل يجوز لاحد
من هؤلاء ان يفعل هذا قال لا قلت فما الحيلة فيه قال الحيلة فيه ان
الوكيل والوصي وامين القاضي ينبغي ان ينظروا الى الارض فيواجروا
فيها

تعليقة في جواز اخذ الفضل من الاجرة

تعليقة في المزارعة بالثلث او النصف او الربع

تعليقة في مواجرة ومدفع النخل اليه معاملة

تعليقة في عدم انفساخ الاجارة بموت احد المتعاقدين المؤجر والمستاجر

استقصا
بها بما تتساوى ويعاملون المستاجر في النخل والشجر معاملة على ان
لا يحملوا له من الثمرة اكثر من اجره مثله لقيامه وعمله فمن حمل
منهم للعامل من ذلك شيا كان اكثر من اجر مثله لقيامه وعمله فانه لا يحل
ذلك وكان مخالفا فيما يحمل به من ذلك قلت وهل في الاجارة اذا
استاجر الرجل ارضا عشر سنين اكثر من ذلك باجرة معلومة حيلة
حتى لا ينتقض الاجارة بموت المستاجر والمواجر قال نعم قلت وما هي
قال يقول رب الارض ان مزارعة هذه الارض ونخلها وعددها
لفلان بن فلان عشر سنين وبيده بين رعيها هذه العشر السنين
ببذره ونفقته واعوانه فما رزق الله من غلتها فهو له وان ذلك
صار له بامر حق واجب لازم عرفه فلان لفلان ولزمه الاقرار له
به قلت فاذا اقر بهذا انتهت احدهما لم تنتقض الاجارة قال نعم
قلت فما حال الاجر كيف يستحقه صاحب الارض واعماله ان يقبض ذلك
منه عند انقضاء كل سنة قال يجيء رجل من قبل المستاجر فيقبض من غير
ان يحضر المستاجر ان فلان بن فلان استاجر من فلان بن فلان جميع
الارض التي حدها عشر سنين في كل سنة بكذا على ان يودي كل سنة
منها عند انقضائها وقبض فلان من فلان جميع ما استاجر منه
مما سمي وصف في هذا الكتب واول هذه السنين عشرة شهر كذا
وكذا آخرها سلخ شهر كذا وكذا وقبض فلان ذلك في عشرة
شهر كذا وابرأه ضمن لفلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه
الارض ضمانا صحيحا جايزا تاما على ان يودي اليه اجر كل سنين
هذه السنين عند انقضائها قلت فاذا اقر بهذا لزم الضامن ذلك
قال نعم قلت وكذلك الدار يقر صاحبها ان سكنها فلان عشر سنين تامة
حتى عرف له ذلك بسكناها ويسكنها ممن يجب في بواجرها ممن يجب عليه
ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجرة قال نعم وروي عن ابي يوسف
انه قال ان جعل ذلك صلحا عن حق ادعى عليه لكتب انك اذا ادعيت
علي كذا وكذا فلم اقر لك به ولم انكر ولكني صالحتك من دعواك هذه
على مسكني داري هذه التي حدها كذا وكذا عشر سنين او لها عشر شهر